الباقي باسم الخبر مجازا وقد يقال الخلف لفظي لان القايل بانه
المحذوف نظرا الى العامل الذي هو الاصل وهو مفتقر يقيد
لابد من اعتباره والقايل بانه المذكور نظرا الى الظاهر
الملفوظ به وهو معمول للعامل لابد من اعتباره والقايل
بانه مجموعهما نظرا الى المقصود واختاره الرضي فان قلت
لابد من تعلقهما بمحذوف فان كان متعلقهما فعلا يكون
الخبر جملة فعلية فقد اندرج حكمهما في حكمها فلا فايدة
في ذكرها على حدة وان كان شبه فعل يكون مفرد اكساير
المفردات فليس في افرادهما عنه زيادة فايدة قلت يكفي
ان يقال ان الحكم ثابت في الظاهر لهما مع قطع النظر عن
متعلقهما وهما بهذا الاعتبار غير الجملة قطعا ولا يفهمان
من ذكر المفردات ومذهب البصريين ان كلا منهما يتحمل
ضمير المبتدا كالمشتق سوا تقدم او تاخر ومذهب الفرا
انه ان كان تاخر تحمل الضمير او تقدم فلا والاجازان يوكد
ويعطف عليه ويبدل منه كما يفعل ذلك مع المتاخر ومن تاكيد
مع التاخر قوله فان فوادي عندك الدهر اجمع
ولتحمله الضمير يسمى ظرفا مستقرا لانه استقر فيه ضمير عامله
كذا علل بعضهم وقضيته انه لا يسمى بذلك فيما اذا رفع الظاهر
نحو زيد في الدار ابوه او عنده اخوه لان رفع الظاهر
يمتنع استقرار الضمير فيه وان كان متعلقا بكون عام محذوف
وجوبا على انه لا ياتي على من يقول بحذف الضمير مع
المتعلق الا ان يريد ما من شانه ان يستقر فيه الضمير بان
يستقر فيه على فرض كون الفاعل ضميرا وفي المغني انه
اذا قدر المتعلق خاصا لا يستقر فيه الضمير ولا يسمى
ضميرا من المحذوف الخاص الى الظرف والجار والمجرور

وقضيته

وقضيته انه لا يسمى مستقرا وسيد المحققين على التسمية
بالمستقر بان استقر فيه معنى عامله وجاول صحة التسمية
بالاستقرار ولو كان المحذوف خاصا ذكر ذلك في حواشي
الكشاف واعلم ان تقدير المتعلق كاين او يستقر وقيل كان
او استقر والخلاف في الراجح لا في الجواز فقيل تقدير اسم
الفاعل ورجحه ابن مالك لان الاصل في الخبر الافراد
وتقدم نزاع الرضي فيه لكن قال بعضهم انه هو الحق
اذ المفهوم من زيد عندك انه مستقر لا استقر وهو علامة
الحقيقة فان اريد المجاز وهو استقراره في الماضي قدر
استقر لا مستقر ومن ثم قال السعد التفتازاني في الانصاف
ان المفهوم من نحو زيد في الدار ثابت فيها او مستقر لا ثبت
او استقر انتهى وللتصريح به في قوله فانت لدي بحبوحة
الهون كاين ولقايل ان يمنع دلالة هذا على الاولوية
بل غايته الدلالة على مجرد الجواز ولتعينه في بعض المواضع
وهو ما لا يصلح فيه الفعل نحو اما في الدار فزيد وخرجت فاذا عندك
زيد لان اما واذا الفجائية لا يليهما فعل وذلك ان
نقول تعينه لمانع من الفعل لا يدل على اولويته مطلقا
وقيل يقدر الفعل ورجحه ابن الحاجب تبعا للزمخشري
وغيره لانه الاصل في العمل ولتعينه في الصلة واجيب
بالفرق فانه في الصلة واقع موقع الجملة وفي الخبر واقع
موقع المفرد والتعبير بكاين او مستقر او كان او استقر
للتمثيل لا للتقييد فيصح تقدير ما كان بمعناها نحو
حاصل وثابت وحصل وثبت قال في المغني ان اريد
الماضي قدر كان او استقر او وصفهما وان اريد الحال
او الاستقبال نحو الصوم في اليوم والجزا في غد قدر مقضا

Copyright © King Saud University